RETHINKING
YEMEN'S ECONOMY

التمويل الأصغر في اليمن:

نظرة عامة على التحديات والفرص

منيف الشيباني

ابريل/ نيسان 2020

التمويل الأصغر في اليمن:

نظرة عامة على التحديات والفرص

منيف الشيباني

ابريل/ نيسان 2020

تم إعداد هذه الورقة من قبل مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، بالتنسيق مع شركاء المشروع ديب روت للاستشارات ومركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO).

ملاحظة: تم إنجاز هذه الوثيقة بمساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي وسفارة مملكة هولندا في اليمن. التوصيات الواردة في هذه الوثيقة تعكس حصراً الآراء الشخصية للمؤلف/المؤلفون، وهي لا تمثل بالضرورة آراء مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية أو شركة ديب روت للاستشارات أو مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO) أو أي أشخاص أو منظمات أخرى ينتمي إليها أي من المشاركين في منتدى رواد التنمية. كما لا يمكن اعتبار محتويات هذه الوثيقة بأي حال من الأحوال معبرة عن مواقف الاتحاد الأوروبي أو سفارة مملكة هولندا في اليمن.

بتمويل مشترك من قبل
الاتحاد الأوروبي

Kingdom of the Netherlands

مزارع يمني يجمع حبوب البن العربي في مزرعة في تعز ، اليمن
مصدر الصورة: ديمتري شولوف - شاترستوك

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي 4

خلفية 5

تطور مصادر التمويل الأصغر الرسمية، وغير الرسمية في اليمن 9

تحليل أداء القطاع 11

ضعف البنية المؤسسية، ومحدودية الانتشار 11

تحليل كمي للقطاع 12

تأثير الحرب على قطاع التمويل الأصغر 18

تحديات التمويل الأصغر: التمويل، وتصميم البرامج 22

التوصيات 25

بناء القدرات: 25

التمويل: 25

تصميم البرنامج: 26

البحث: 27

قائمة الرسومات والأشكال

شكل رقم 1: نسبة السكان (15 سنة وما فوق) في العالم العربي الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية رسمية 6

شكل رقم 2: نسبة المقترضين (15 سنة وما فوق) في العالم العربي من مؤسسة مالية رسمية 7

قائمة بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر في اليمن: 13

جدول رقم 4: قيمة محفظة القروض المستحقة (مليون ريال) 16

جدول رقم 5: عدد المقترضين النشطين 17

جدول رقم 6: عدد المودعين / المدخرين الطوعيين 19

ملخص تنفيذي

دخل مفهوم التمويل الأصغر إلى اليمن عام 1997، حيث رأته الحكومة حينها، بفضل دعم الدول المانحة، أداة استراتيجية تخفف من الفقر وتساعد في الحد من البطالة عبر توسيع نطاق الخدمات المالية المقدمة إلى رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، وبالتالي زيادة حصتهم في الاقتصاد الوطني. لكن التحديات المتواصلة التي تواجه قطاع التمويل الأصغر أعاقت نموه وعرقلت قدرته على الوصول إلى السكان وعلى إحداث تأثير اجتماعي واقتصادي شامل، كما واجهت المؤسسات والشركات والأفراد المعنيون خلال السنوات الأخيرة العديد من التحديات بسبب الحرب والتدخل العسكري الإقليمي.

من الناحية الهيكلية، يمكن تقسيم قطاع التمويل الأصغر في اليمن إلى مجموعتين مختلفتين: القطاع الرسمي والذي يتكون من بنوك التمويل الأصغر؛ والقطاع غير الرسمي والذي يتكون من مؤسسات التمويل الأصغر.[1] الفرق الأساسي بينهما هو أن البنك المركزي يضبط عمل بنوك التمويل الأصغر، وبالتالي يستطيع تمويل أنشطتها من خلال تعبئة المدخرات والودائع العامة. أما مؤسسات التمويل الأصغر فهي لا تخضع لقواعد النظام الذي يضعه البنك المركزي، وتعتمد بشكلٍ كاملٍ تقريبًا على الأموال الخارجية التي تحصل عليها من الصندوق الاجتماعي للتنمية، وهو مؤسسة عامة شبه مستقلة تهدف أنشطتها إلى المساهمة في الحد من الفقر وخلق فرص عمل.

تمكن قطاع التمويل الأصغر المنظم رسمياً بفضل إطاره المؤسساتي القوي وخضوعه للحوكمة من اكتساب بيئة ملائمة إلى حدٍ ما لتطوير القدرات والاستراتيجيات للتفاعل مع الطلب المحلي، مما جعله أكثر مرونة عند مواجهة الصدمات والتطورات السلبية، مثل النزاع الحالي. أما بالنسبة للقطاع غير الرسمي الذي يعتمد على تمويل المانحين الدوليين، فعليه الالتزام بشروط التنفيذ التي تمليها هذه المنظمات الدولية، مما ترك لمؤسسات التمويل الأصغر مجالاً أضيق لإبداء رأيها فيما يخص البرامج التي تنفذها والفئة السكانية والأسواق المستهدفة. وقد عرقل ذلك قدرة هذه المؤسسات على تبني استراتيجيات متناغمة، وبالتالي حد من قدرتها على المنافسة وإحداث التأثير وكذلك تطوير هيكلها التنظيمي.

تستكشف هذه الورقة التطور التاريخي لهذا القطاع والفاعلين المعنيين وتأثير الصراع المستمر فيه، وتقدم عددا من التوصيات في أربعة مجالات: (بناء القدرات، التمويل، تصميم البرامج، والأبحاث)، لتساهم في خلق بيئة تشغيلية تساعد قطاع التمويل الأصغر بشكل عام، لا سيما بالنسبة لتحقيق أهدافه الاجتماعية والاقتصادية في المدى القريب، والمساهمة في انتعاش اليمن بعد انتهاء النزاع الجاري.

1) في هذا التقرير، تشمل مؤسسات التمويل الأصغر جميع الكيانات غير المصرفية المشاركة في قطاع التمويل الأصغر في اليمن، بما في ذلك بعض البرامج التي ليس لها وضع قانوني كمؤسسات مالية.

خلفية

سعى إدخال مفهوم التمويل الأصغر إلى تحفيز التنمية في اليمن، البلد الأقل نمواً في العالم العربي، وقد واجهت الحكومة قيودًا مالية بشكل دائم بعد توحيد اليمن عام 1990، إذ خصصت معظم ميزانية الدولة لدفع رواتب العسكريين وتوفير معونات دعم الوقود والغذاء.[2] كما تسبب عدم تخصيص أموال للإنفاق العام وعدم فاعلية نظم الحكم وأنظمة تطبيق القانون في إعاقة تنفيذ مشاريع التنمية التي تقودها الدولة لتحسين البنى التحتية أو لمعالجة المشكلة المتعلقة بالأعداد الكبيرة من العمالة محدودة المهارة. خلال هذه الفترة، اكتسب التمويل الأصغر شعبية متزايدة دولياً كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية. هدفت مبادرات التمويل الأصغر، أي "تقديم الخدمات المالية للفقراء من ذوي الدخل المحدود والفقراء جداً الذين يعملون لحسابهم الخاص"، إلى تمكين السكان الذين لا يملكون رأس المال من المساهمة بشكلٍ أفضل في الاقتصاد والمجتمع.[3]

يهدف الصندوق الاجتماعي للتنمية، الذي أنشأته الحكومة اليمنية عام 1997، إلى مكافحة الفقر وتنمية شبكة الأمان الاجتماعي، حيث وحدد الصندوق عدم وصول الفئة الفقيرة إلى الخدمات المالية كأحد أهم المكونات لشبكة الأمان الاجتماعي. لتحقيق هذه الأهداف سعى الصندوق إلى تطوير قدرة الفقراء على التكيف والحد من تأثرهم بالصدمات التي تطرأ على الاقتصاد الكلي،[4] وبالتالي أنشأ الصندوق برنامج تطوير المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بهدف إدارة التمويل الأصغر في البلاد.[5]

لطالما كان تمكين اليمنيين العاديين من الحصول على رأس المال والخدمات المالية حاجة ملحة ولكن لم تتمكن البنوك التجارية من تلبيتها. يعود هذا لحقيقة أن القطاع المصرفي التقليدي قد عُرف تاريخيا بعزوفه عن المخاطرة، وبالتالي استثمرت المصارف الكثير من رؤوس أموالها في أذون الخزانة التي تصدر عن البنك المركزي اليمني (CBY) لتغطية العجز الدائم في ميزانية الحكومة. تنطوي هذه الأذون على مخاطر أقل وعائداتها أعلى مقارنةً بالقروض التجارية. وهكذا اقتصر الإقراض التجاري بشكل عام على الجهات الفاعلة الكبيرة والمعروفة في السوق أو على الجهات التي تملك رأس مال وفير وضعته كضمان إضافي للقرض. هذا النهج حرم أكثرية الشركات من

2) علي الشبامي والدكتور في. رينجاراجان، "مؤسسات التمويل الأصغر في اليمن، العقبات والمعالجات"، المجلة الدولية للعمل الاجتماعي، 2017، المجلد 4، رقم 1، https://www.findevgateway.org/sites/default/files/publication_files/5th_paper_published.pdf اطلع عليه بتاريخ 17 ديسمبر/كانون الأول 2019.

3) ماريا أوتيرو، "العودة بالتنمية الى الوراء، إلى التمويل الأصغر"، مجلة التمويل الأصغر، 1999، تقرير ESR: المجلد 1: العدد 1، المقال 2، ص. 8. متاح على: https://scholarsarchive.byu.edu/esr/vol1/iss1/2، اطلع عليه بتاريخ 17 ديسمبر/كانون الأول 2019.

4) جوديث براندسما ولورانس هارت، "جعل التمويل الأصغر يعمل بشكل أفضل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2004، ص. 40، http://documents.worldbank.org/curated/en/889971468774294069/Making-microfinance-work-better-in-the-Middle-East-and-North-Africa، اطلع عليه بتاريخ 17 ديسمبر/كانون الأول 2019؛ انظر أيضًا: عادل منصور، "تنمية الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر في اليمن وآفاق المستقبل"، الصندوق الاجتماعي للتنمية - اليمن، 2011، https://www.sfd-yemen.org/uploads/issues/SMED%20Book%202011-20120716-142650.pdf. اطلع عليه بتاريخ 17 ديسمبر/كانون الأول 2019.

5) إن برنامج تطوير المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر مكلف بتطوير قطاع التمويل الأصغر في اليمن، وبالتالي هو بمثابة الذراع الرئيسية للتنمية الاقتصادية المباشرة في الصندوق الاجتماعي للتنمية. البرنامج مكلف تحديدا بما يلي: تمويل الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر؛ تسهيل خدمات تطوير الأعمال؛ تعزيز بناء القدرات المؤسسية، دعم القطاع، وخلق بيئة تمكينية؛ إدخال لاعبين جدد في صناعة التمويل الصغير والأصغر؛ وتطوير خبرتها الخاصة في مجالات التمويل الصغير والأصغر. لمزيد من التفاصيل انظر: عادل منصور، "تنمية الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر في اليمن وآفاق المستقبل"، الصندوق الاجتماعي للتنمية - اليمن، 2011، https://www.sfd-yemen.org/uploads/issues/SMED%20Book%202011-20120716-142650.pdf. اطلع عليه بتاريخ 17 ديسمبر/كانون الأول 2019.

الحصول على أموال هي بأمس الحاجة إليها، مما أعاق قدرتها على النمو والمنافسة. أما المصارف، فهي لم تطور أي منتجات وخدمات مبتكرة أو تتوسع في أسواق جديدة، إذ لم تر حاجة لذلك. ونتيجة لهذا النهج، لم ينمُ القطاع المصرفي وظلت قدرته على تقديم خدماته للمواطنين محدودة، إذ استفاد فقط، أقل من 10 ٪ من سكان البلاد من الخدمات المصرفية اعتبارًا من العام 2014.[6]

شكل رقم 1: نسبة السكان (15 سنة وما فوق) في العالم العربي الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية رسمية

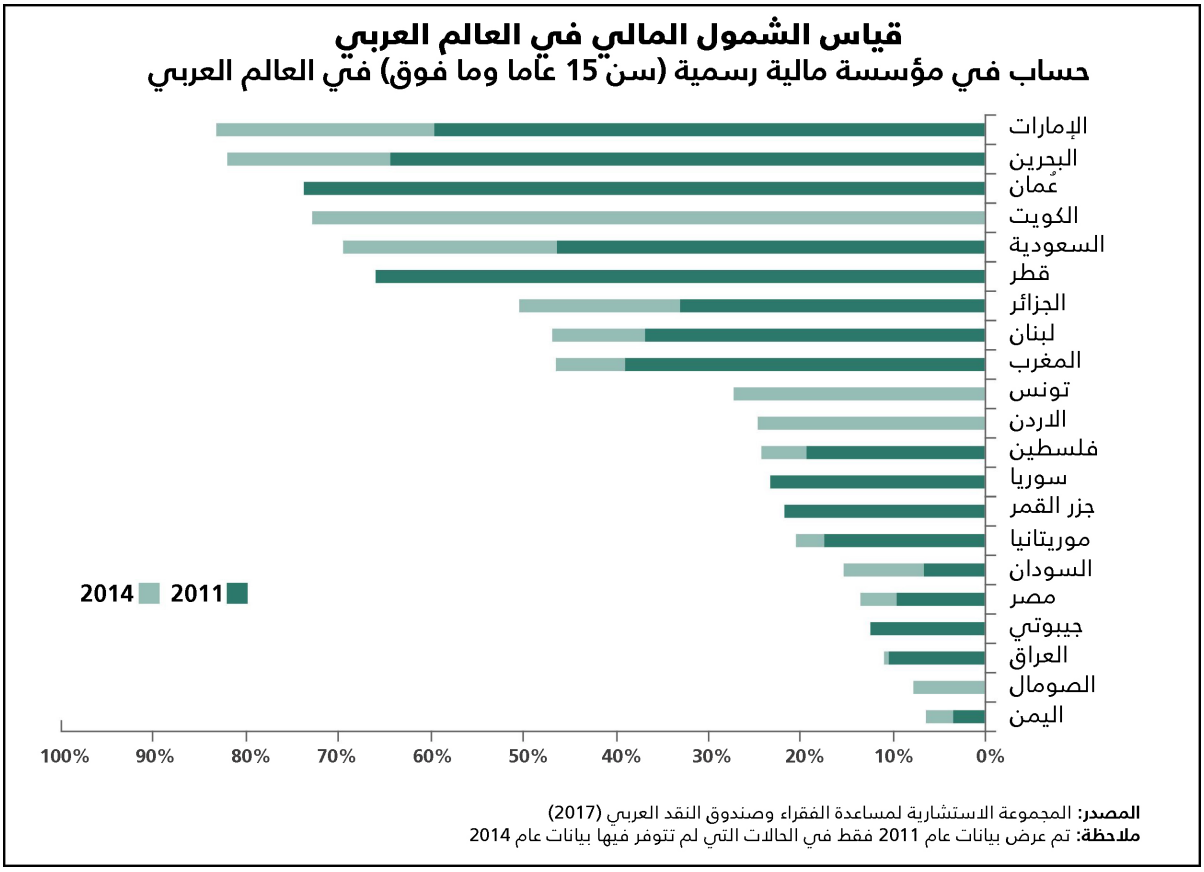

المصدر: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء وصندوق النقد العربي (2017)
ملاحظة: تم عرض بيانات عام 2011 فقط في الحالات التي لم تتوفر فيها بيانات عام 2014

6) نادين شحادة، أنطوان نافارو، يسر برنية وحبيب عطية شحادة وآخرون، (2017)، "قياس الشمول المالي في العالم العربي"، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء وصندوق النقد العربي، يناير/كانون الثاني 2017، https://www.cgap.org/sites/default/files/Working-Paper-Financial-Inclusion-Measurement-in-the-Arab-World_1.pdf اطلع عليه بتاريخ 17 ديسمبر/كانون الأول 2019.

شكل رقم 2: نسبة المقترضين (15 سنة وما فوق) في العالم العربي من مؤسسة مالية رسمية

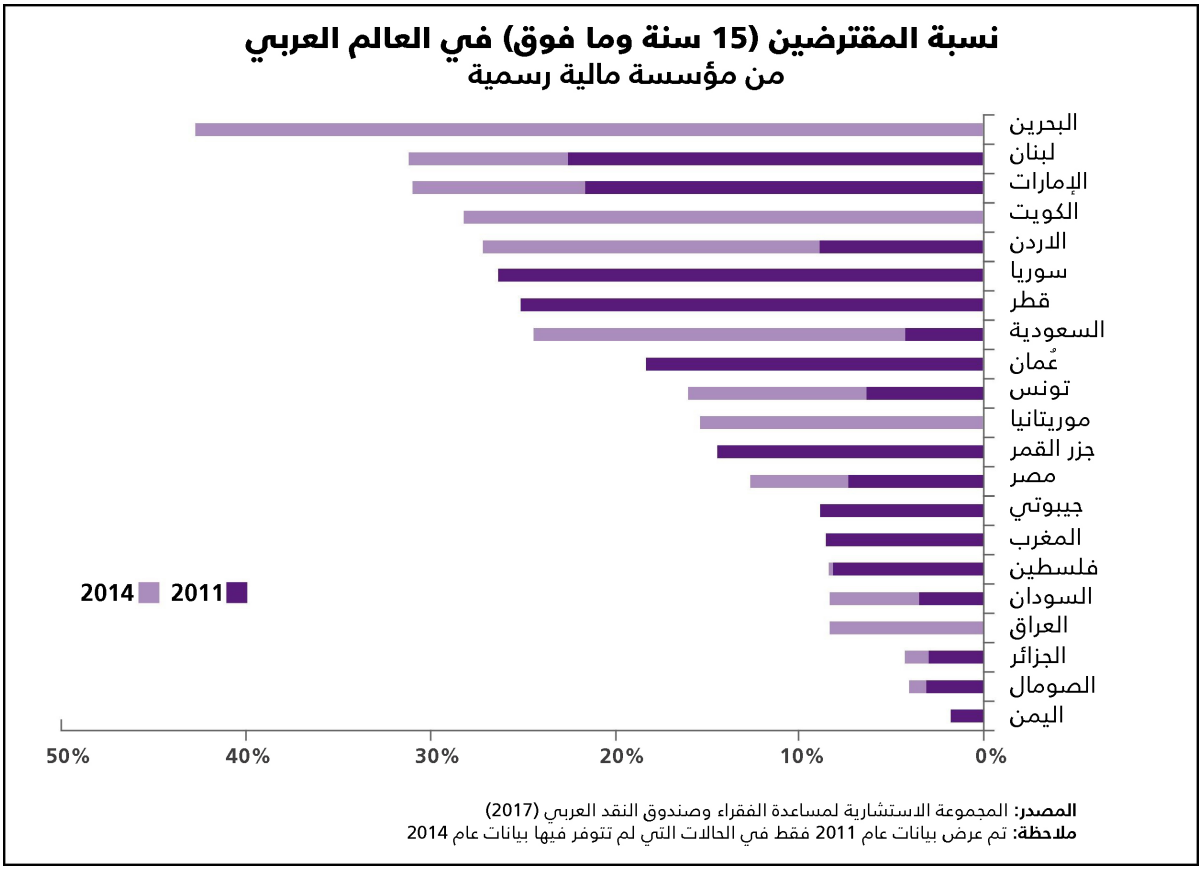

المصدر: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء وصندوق النقد العربي (2017)
ملاحظة: تم عرض بيانات عام 2011 فقط في الحالات التي لم تتوفر فيها بيانات عام 2014

رأى الصندوق الاجتماعي للتنمية أن إدخال مفهوم التمويل الأصغر إلى اليمن فرصة فريدة، نظراً لافتقار قطاع المصارف التجارية إلى القدرة على الوصول إلى المواطنين وتوفير التغطية النقدية لهم. وبما أن اليمن لم تشبهُ "أسوأ الممارسات"، كما قال العديد من المسؤولين المعنيين في قطاع التمويل الأصغر لمؤلف هذه الورقة، استطاع برنامج تطوير المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تطوير القطاع عبر تبني أفضل الممارسات الدولية من البداية.[7]

يوفر التمويل الأصغر رأس المال للفقراء، وبالتالي يساعد على محاربة الفقر على مستوى الأفراد، ويلعب دوراً على المستوى المؤسساتي للبلد.[8]

بإمكان معالجة الفجوة في السوق - توفير الخدمات المالية للسكان الفقراء الذين يعانون من نقص في الخدمات من قبل القطاع المصرفي التقليدي - بطريقة مستدامة على المستوى المالي، منح مؤسسات التمويل الأصغر غير الرسمية القدرة على الاندماج في

7) مقابلات المؤلف مع عمر العبسي (مسؤول مشاريع سابق في الصندوق الاجتماعي للتنمية)، وعلي أبو طالب (المدير التنفيذي لشبكة اليمن للتمويل الأصغر)، وعبد الله القربي (مدير، صندوق تعويض القروض - مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن) وإبراهيم السخيمي (المدير التنفيذي لبرنامج آزال للتمويل الصغير والاصغر) مارس/آذار وأبريل/نيسان ومايو/ايار 2019.

8) إليزابيث ليتلفيلد وريتشارد روزنبرغ. "التمويل الأصغر والفقراء"، صندوق النقد الدولي، يونيو/حزيران 2004، https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2004/06/pdf/littlefi.pdf. اطلع عليه بتاريخ 17 ديسمبر/كانون الأول 2019.

النظام المالي الرسمي للبلد. سيسمح هذا لمؤسسات التمويل الأصغر بالحصول على مصادر تمويل أخرى، إضافة إلى أموال الجهات المانحة (كالودائع الخاصة أو الاستثمارات المباشرة)، ويزيد من قدرتها على خدمة جمهور أوسع وتوفير خدمات مالية أخرى لا تقتصر على القروض والمدخرات، وبالتالي تساعد في بناء قطاع أقوى وأكثر مرونة. كل هذه الإجراءات تخدم في نهاية المطاف هدف التمويل الأصغر المتمثل في محاربة الفقر من خلال خلق أسواق مالية مستدامة.

تطور مصادر التمويل الأصغر الرسمية، وغير الرسمية في اليمن

أطلق الصندوق الاجتماعي للتنمية أول مبادرة على صعيد التمويل الأصغر في اليمن عام 1998. جربت المرحلة الأولى مشاريع مدرة للدخل واستهدفت بشكلٍ رئيسي النساء الفقيرات في المناطق الريفية، ثم بدأت المرحلة الثانية التي أدخلت مشاريع التمويل الأصغر إلى محافظات صنعاء، عدن، أبين، وحضرموت في عام 2000. بعدها جاءت المرحلة الثالثة التي أضفت الطابع المؤسساتي على أول مؤسسات التمويل الأصغر غير الرسمية، بعد ذلك إنشاء المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر، إما عام 2002 (بحسب الصندوق الاجتماعي للتنمية)[9] أو في أكتوبر/تشرين الأول 2003 (بحسب شبكة اليمن للتمويل الأصغر)،[10] وإنشاء شركة الأوائل للتمويل الأصغر عام 2000 في تعز وتسجيلها كشركة عام 2004.

كان تأثير الصندوق الاجتماعي للتنمية ضخماً على تطور الصناعات الناشئة. يعود هذا بشكل كبير إلى التفويضات الممنوحة للصندوق كتولي تشكيل مؤسسات التمويل الأصغر خارج القطاع المصرفي الرسمي، وتوجيه التمويل المقدم من الجهات المانحة لهذه الكيانات، ومراقبة إنفاقها والإشراف على أدائها. حصل الصندوق الاجتماعي للتنمية على مقاعد في مجالس إدارة مؤسسات التمويل الأصغر عن طريق برنامج تطوير المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وقاد الصندوق جهود التوظيف لمناصب إدارية عليا. وبهدف تأمين الدعم الفني، قام برنامج تطوير المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بلعب دور ريادي لبناء القدرات من خلال تطوير نظم المعلومات الإدارية والبنية الأساسية للنظام المصرفي.

وبما أن الصندوق الاجتماعي للتنمية كان الصندوق الرئيسي لتلقي أموال المانحين للبرامج التي تهدف إلى خفض الفقر والحد من البطالة في اليمن،[11] فقد كان هو صاحب السلطة الوحيدة عند تخصيص الأموال لمؤسسات التمويل الأصغر لتنفيذ المشاريع. كان هذا يتم من خلال توفير القروض نيابة عن المانحين الدوليين للشركاء المنفذين، أي مؤسسات التمويل الأصغر. سعى هذا الدعم المالي والتقني إلى مساعدة مؤسسات التمويل الأصغر على بناء هيكلية صلبة لكي تعمل في المستقبل كمؤسسات مستقلة ومستقرة ماليا ومؤسساتيا،[12] إلا أن أي من مؤسسات التمويل الأصغر لم تستطع تقريباً تحقيق اكتفاء ذاتي على المستوى المالي.[13] ومع أن الصندوق الاجتماعي للتنمية

9) عادل منصور، "تنمية الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر في اليمن وآفاق المستقبل"، الصندوق الاجتماعي للتنمية - اليمن، 2011، https://www.sfd-yemen.org/uploads/issues/SMED%20Book%202011-20120716-142650.pdf، اطلع عليه بتاريخ 17 ديسمبر/كانون الأول 2019.

10) "المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر"، شبكة اليمن للتمويل الأصغر، http://yemennetwork.org/en/national-microfinance-foundation/، اطلع عليه بتاريخ 17 ديسمبر/كانون الأول 2019.

11) عام 2011، مثلت أموال المانحين الدوليين 90% من الموارد المالية للصندوق الاجتماعي للتنمية. المصدر: عادل منصور، "تنمية الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر في اليمن وآفاق المستقبل"، الصندوق الاجتماعي للتنمية - اليمن، 2011.

12) المرجع نفسه، ص. 10.

13) تحليل المؤلف بناء على الأرقام الرسمية التي نشرها الصندوق الاجتماعي للتنمية وmixmarket.org

مـال لعـدم التدخـل بشـكل صريـح في القطـاع،[14] حتـى لا يؤثـر على ديناميـات السـوق، إلا أنـه ظـل يحتفـظ بقـوة غيـر مباشـرة للتأثيـر على الاسـتراتيجيات والعمليـات الشـاملة في مؤسسـات التمويـل الأصغر.

كمـا شـجع الصنـدوق القطـاع المصـرفي الخـاص على الدخـول في قطـاع التمويـل الأصغـر لخلق بيئة تنافسـية، بهدف تحقيق الكفاءة عبر القطاع بأكمله وتوسـيع الانتشـار، وبالتالي اسـتدامة مؤسسـات التمويـل الأصغـر في اليمـن. وضع بنـك التضامن الإسـلامي الدولي عام 2006 برنامـج قـروض لخدمـة المشـاريع الصغيرة والمتناهيـة الصغر. وعام 2007، أسـس أول بنـك متخصـص في التمويـل الأصغـر في اليمـن: بنـك الأمـل للتمويـل الأصغـر. البنـك الآخـر المتخصـص في التمويـل الأصغـر هـو مصـرف الكريمـي للتمويل الأصغـر الاسـلامي، الذي بدأ عملياتـه عـام 2007، وحصـل على ترخيـص مـن البنـك المركـزي اليمنـي في يونيو/حزيران 2010.[15] وكجـزء مـن الجهـود الراميـة إلـى تعزيـز التمويـل الأصغـر داخـل القطـاع المصـرفي الرسـمي، وضـع البنـك المركـزي اليمني، بالتعـاون مع الصنـدوق الاجتماعي للتنميـة، قانوناً ينظـم أنشـطة التمويـل الأصغـر داخـل القطـاع المصـرفي الرسـمي، وأقـره البرلمـان عـام 2009.[16]

بنـاء على مـا تقـدم، يمكـن تقسـيم قطـاع التمويـل الأصغـر إلـى مجموعتيـن مختلفتيـن: القطاع الرسـمي (بنوك التمويل الأصغر)؛ والقطاع غير الرسـمي (مؤسسـات التمويل الأصغر). الفـرق الرئيسـي بينهمـا هـو أن بنـوك التمويـل الأصغـر تخضـع للتنظيـم مـن قبـل البنـك المركـزي، بموجـب القانـون الـذي أقـر عـام 2009 لتنظيـم أنشـطة التمويل الأصغـر. بموجب هـذا القانـون، تسـتطيع هـذه المصـارف تمويـل أنشـطتها عـن طريـق تعبئـة المدخـرات والودائـع العامـة، ولها الحريـة في تحديد الميزانية للأنشـطة والاسـتثمارات وفقا لأهدافها واسـتراتيجياتها الداخليـة. أمـا مؤسسـات التمويـل الأصغـر التـي لا تخضـع لحوكمـة البنـك المركـزي، فهـي لا تسـتطيع فعـل ذلـك، وهـذا يجعلهـا تتـكل بالكامـل تقريبًـا على الأموال والبرامـج الخارجيـة الموجهـة إليهـا عـن طريق الصنـدوق الاجتماعـي للتنميـة. تخضع هذه المؤسسـات للقانـون رقم 1 لسـنة 2001، والـذي يعنى بتنظيم عمل الجمعيات والمؤسسـات مثـل المنظمـات غيـر الحكوميـة والجمعيـات الخيرية.[17]

14) مقابلات المؤلف مع عمر العبسي (مسؤول مشاريع سابق في الصندوق الاجتماعي للتنمية) مارس/آذار 2019، وعلي أبو طالب (المدير التنفيذي لشبكة اليمن للتمويل الأصغر)، مايو/ايار 2019.

15) عادل منصور، "تنمية الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر في اليمن وآفاق المستقبل"، الصندوق الاجتماعي للتنمية - اليمن، 2011، ص. 26-27

16) مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول منخرط بصياغة قانون التمويل الأصغر.

17) ثيودور نيكوبنتي، "تقارير الدول: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، المجلة الدولية للقانون غير الربحي، المجلد 3 ، العدد 3 ، مارس/آذار 2001 ، https://www.icnl.org/resources/research/ijnl/country-reports-middle-east-and-north-africa اطلع عليه بتاريخ 17 ديسمبر/كانون الأول 2019.

تحليل أداء القطاع

ضعف البنية المؤسسية، ومحدودية الانتشار

كان قطاع التمويل الأصغر في اليمن عاجزاً عن تحقيق كامل إمكاناته حتى قبل اندلاع النزاع الحالي. يمكن ملاحظة ذلك من خلال النظر إلى التقدم المحرز في المجالات التي ركزت على القطاع، والتي لخصها برنامج تطوير المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية عام 2011. شملت هذه المجالات بناء القدرات المؤسساتية، ورسملة مؤسسات التمويل الأصغر، وتقديم خدمات مالية متعددة (لا سيما توسيع خدمات البنوك للعمل مع العملاء الذين يحصلون على الخدمات عادةً من مؤسسات التمويل الأصغر، وتوسيع نطاق الأخيرة بهدف توفير قروض متوسطة الحجم للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم) مستهدفة سكان الريف والفقراء المعدمين.[18]

عند التعمق في الدراسات المتعلقة بقطاع التمويل الأصغر- بما في ذلك دراسات الصندوق الاجتماعي للتنمية، وشبكة اليمن للتمويل الأصغر، والبنك الدولي، والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، وقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي - يلاحظ أن التقدم المحرز على صعيد تحقيق أهداف الصندوق كان ضئيلاً.[19] ظل انتشار مؤسسات التمويل الأصغر محدوداً، وافتقرت الأخيرة إلى المنتجات والخدمات المالية التي تلبي احتياجات الأسواق التي تستهدفها وخاصةً في المناطق الريفية. كما أن البنى التحتية الضعيفة للخدمات المالية وارتفاع كلفة التشغيل والتمويل بطريقة مباشرة تؤثر في استدامة مؤسسات التمويل الأصغر وبرامجها، ويؤدي غياب الإدارة والحوكمة القوية والفعالة إلى إعاقة التنمية الشاملة للقطاع.

تعتبر التحديات التي تواجهها مؤسسات التمويل الأصغر في البلدان النامية الأخرى نمطية، ولكن مقارنةً باليمن، أحرز قطاع التمويل الأصغر في البلدان الأخرى تقدماً أفضل فيما يتعلق بالانتشار والأداء واستدامة البرامج، والاستفادة من التكنولوجيا لتوفير منتجات وخدمات مالية مبتكرة، وتطوير حلول لمواجهة التحديات.[20]

18) عادل منصور، "تنمية الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر في اليمن وآفاق المستقبل"، الصندوق الاجتماعي للتنمية - اليمن، 2011.

19) المرجع نفسه؛ "التمويل الأصغر في اليمن - الآمال مقابل الواقع - نظرة أولى على تأثير الحرب على القطاع"، شبكة اليمن للتمويل الأصغر، 2015، http://yemennetwork.org/en/wp-content/uploads/2015/08/Microfinance-in-Yemen-Impact-of-War_-YMN-July-20151.pdf اطلع عليه بتاريخ 17 ديسمبر/كانون الأول 2019. نادين شحادة، أنطوان نافارو، يسر برنية، وحبيب عطية شحادة، "قياس الشمول المالي في العالم العربي"، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء وصندوق النقد العربي، يناير/كانون الثاني 2017، https:// www.cgap.org/sites/default/files/Working-Paper-Financial-Inclusion-Measurement-in-the-Arab-World_1.pdf اطلع عليه بتاريخ 17 ديسمبر/كانون الأول 2019.

20) تحليل المؤلف بناء على مقابلات مع العديد من المسؤولين العاملين في صناعة التمويل الأصغر في اليمن.

جدول رقم 3: انتشار التمويل الأصغر في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2010)

البلد	عدد المقترضين النشطين	نسبة المقترضين النشطين من السكان في سن العمل	نسبة نفقات التشغيل من إجمالي محفظة القروض
مصر	868,315	1.69	20
العراق	27,708	0.16	15.4
الاردن	134,037	3.7	24.9
لبنان	23,678	0.84	18.3
المغرب	1,241,957	5.96	23.6
فلسطين (الضفة الغربية وغزة)	34,265	43.2	26.9
سوريا	22,149	0.18	4.5
تونس	94,959	1.32	17.2
اليمن	24,976	0.2	43.6

المصدر: البنك الدولي[21]

تحليل كمي للقطاع

تحليل البيانات الحديثة يرسم صورة أكثر دقة عن وضع قطاع التمويل الأصغر في اليمن، ويظهر أن بنوك التمويل الأصغر الرسمية تفوقت على مؤسسات التمويل الأصغر غير الرسمية من حيث القيمة الإجمالية للمحفظة الاستثمارية، وعدد المقترضين وخاصةً عدد المدخرين النشطين. يبلغ عدد كيانات التمويل الأصغر النشطة اليوم في القطاع 10 كيانات (ثلاثة بنوك وسبع مؤسسات للتمويل الأصغر).

تتمركز جميع هذه الكيانات في المناطق الحضرية من البلاد، وهناك فقط اثنتان منها توفران الخدمات للمناطق الريفية - حيث يعيش أكثر من ثلثي سكان اليمن- ويتواجد حوالي 93 ٪ من عملائها في المناطق الحضرية.[22] بلغ عدد المقترضين النشطين اعتبارًا من ديسمبر/ كانون الأول 2019 حوالي 88 ألفا، وبلغت قيمة إجمالي المحفظة الاستثمارية 19,192,000,000 ريال يمني (أي حوالي 32 مليون دولار أمريكي)،[23] كما بلغ إجمالي القروض المصروفة منذ العام 1997، حين بدأ قطاع التمويل الأصغر في اليمن، 832,176، وبلغت قيمة إجمالي المحفظة الاستثمارية أكثر من 120 مليار ريال يمني (أي حوالي 200 مليون دولار أمريكي). واعتبارًا من ديسمبر / كانون الأول 2019، بلغ عدد

21) دوجلاس بيرس، "الشمول المالي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحليل وتوصيات خارطة الطريق"، البنك الدولي، مارس آذار 2011، ص. 9، http://documents.worldbank.org/curated/en/830211468051845285/pdf/WPS5610.pdf اطلع عليه بتاريخ 17 ديسمبر/ كانون الأول 2019.

22) "تقرير أبحاث السوق - منتجات التمويل الأصغر الإسلامية في اليمن"، مركز للخدمات المصرفية الإسلامية والاقتصاد - باكستان، مايو/أيار 2013، http://yemennetwork.org/en/wp-content/uploads/2015/02/Islamic-Micorifnance-products-study-eng.pdf اطلع عليه بتاريخ 17 ديسمبر/كانون الأول 2019.

23) محسوبة بسعر صرف 600 ريال يمني لكل دولار أمريكي واحد.

المدخرين النشطين في قطاع التمويل الأصغر حوالي 1,3 مليون. وبلغ متوسط حجم القرض 89,072 ريال يمني (أي حوالي 148 دولار أمريكي) وبلغ متوسط سعر الفائدة 18٪. ومن الجدير بالملاحظة أن النساء يشكلن 35,4 ٪ من نسبة الحاصلين على القروض.[24]

قائمة بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر في اليمن:

بنك الأمل للتمويل الأصغر

سنة التأسيس: 2007

التصنيف: بنك[25]

المؤسس: تعاون مشترك بين الحكومة اليمنية وبرنامج الخليج العربي للتنمية والقطاع الخاص، تتويجاً لمبادرة الأمير السعودي طلال بن عبد العزيز بإنشاء بنوك للفقراء في المنطقة العربية.

عدد الفروع: 16

عدد المحافظات (الانتشار): 9

مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي

سنة التأسيس: 2007 (بدأ عملياته)، 2010 (حصل على ترخيص من البنك المركزي)

التصنيف: بنك

المؤسس: شركة الكريمي للصرافة

عدد الفروع: أكثر من 100

عدد المحافظات (الانتشار): 22

التضامن للتمويل الأصغر

سنة التأسيس: 2006

التصنيف: بنك[26]

المؤسس: بنك التضامن الإسلامي الدولي

عدد الفروع: 16

عدد المحافظات (الانتشار): 9

المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر

سنة التأسيس: 2002 (الصندوق الاجتماعي للتنمية)،
2003 (شبكة اليمن للتمويل الأصغر)

التصنيف: مؤسسة/منظمة غير حكومية

المؤسس: تعاون بين المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم رئيس الوزراء اليمني السابق الدكتور عبد الكريم الإرياني وأكاديميين ورجال أعمال ومصرفيين بارزين.

عدد الفروع: 17

عدد المحافظات (الانتشار): 10

24) الأرقام الرسمية للصندوق الاجتماعي للتنمية 2009-2018، أرقام غير منشورة لعام 2019.

25) بنك الأمل للتمويل الأصغر غير مدرج ضمن قائمة الأعضاء على موقع شبكة اليمن للتمويل الأصغر.

26) مصنف كبنك على موقع شبكة اليمن للتمويل الأصغر على الرغم من أن التضامن للتمويل الأصغر ليس مرخصًا رسميًا كبنك ولكنه موجود كوحدة داخل بنك التضامن الإسلامي الدولي.

شركة الأوائل للتمويل الأصغر

سنة التأسيس: 2000 (أسست)، 2004 (سجلت بشكل رسمي)

التصنيف: شركة

المؤسس: وزارة العمل والرعاية الاجتماعية وبتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الاجتماعي للتنمية

عدد الفروع: 5

عدد المحافظات (الانتشار): 1

مؤسسة نماء للتمويل الأصغر

سنة التأسيس: 2000

التصنيف: مؤسسة

المؤسس: نتيجة اتفاق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجمعية الاصلاح الاجتماعي الخيرية ضمن برنامج الميكروستار في اليمن

عدد الفروع: 13

عدد المحافظات (الانتشار): 5

برنامج آزال للتمويل الصغير والأصغر الإسلامي

سنة التأسيس: 2001

التصنيف: برنامج

المؤسس: تأسس بالشراكة بين منظمة سول للتنمية والصندوق الاجتماعي للتنمية

عدد الفروع: 7

عدد المحافظات (الانتشار): 4

برنامج حضرموت للتمويل الأصغر

سنة التأسيس: 2000

التصنيف: برنامج

المؤسس: تأسس عن طريق الصندوق الاجتماعي للتنمية وجمعية النهضة الإجتماعية

عدد الفروع: 1

عدد المحافظات (الانتشار): 1

برنامج الاتحاد للتمويل الأصغر - أبين

سنة التأسيس: 2003

التصنيف: برنامج

المؤسس: أسس تحت مظلة اتحاد نساء اليمن

عدد الفروع: 6

عدد المحافظات (الانتشار): 3

مؤسسة عدن للتمويل الأصغر

سنة التأسيس: 2005

التصنيف: منظمة غير حكومية

المؤسس: الصندوق الاجتماعي للتنمية

عدد الفروع: 8

عدد المحافظات (الانتشار): 3

المصدر: بيانات رسمية من النشرة الإخبارية الفصلية لبرنامج تطوير المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية (2009-2018) وبيانات الصندوق الاجتماعي للتنمية غير المنشورة لعام 2019 وموقع شبكة اليمن للتمويل الأصغر.

جدول رقم 4: قيمة محفظة القروض المستحقة (مليون ريال)

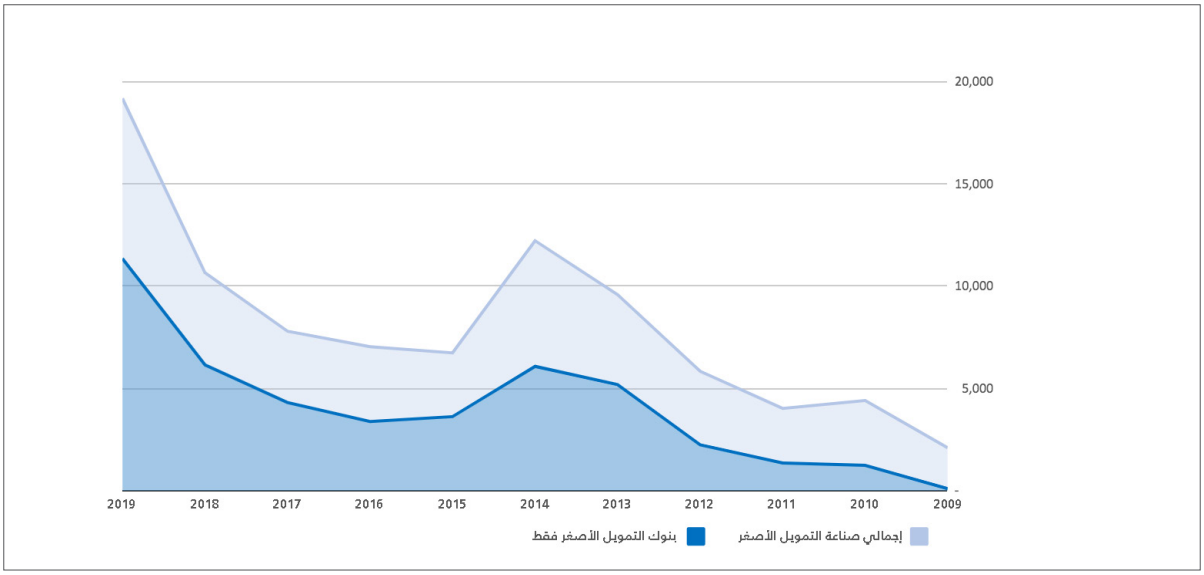

قيمة محفظة القروض المستحقة (مليون ريال)	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي صناعة التمويل الأصغر	**2,104**	**4,413**	**4,030**	**5,846**	**9,590**	**12,226**	**6,741**	**7,045**	**7,800**	**10,667**	**19,192**
بنوك التمويل الأصغر فقط	*99*	*1,243*	*1,357*	*2,247*	*5,191*	*6,084*	*3,624*	*3,381*	*4,311*	*6,156*	*11,354*
بنك الأمل	99	556	534	956	1,904	2,765	2,414	2,324	2,285	2,601	3,402
التضامن	-	607	750	732	1,433	1,272	430	245	616	1,167	1,795
الكريمي	-	80	73	559	1,854	2,047	780	812	1,410	2,388	6,157
النسبة من إجمالي الصناعة	*%5*	*%28*	*%34*	*%38*	*%54*	*%50*	*%54*	*%48*	*%55*	*%58*	*%59*
قيمة المحفظة: مؤسسات التمويل الأصغر	***2,005***	***3,170***	***2,673***	***3,599***	***4,399***	***6,142***	***3,117***	***3,664***	***3,489***	***4,511***	***7,838***

المصدر: الأرقام الرسمية للصندوق الاجتماعي للتنمية (2009-2018) ، بيانات الصندوق الاجتماعي للتنمية غير المنشورة لعام 2019

تبين محفظة القروض الغير مسددة في قطاع التمويل الأصغر أن بنوك التمويل الأصغر أظهرت مرونة أفضل مع مرور الوقت، لا سيما عند تجاوبها مع الظروف السيئة الناتجة عن الصراع منذ العام 2015. شهد إجمالي قيمة محفظة القروض في القطاع إنخفاضاً حاداً من 2014 إلى 2015 ولكن حافظت بنوك التمويل الأصغر على حصة في السوق بين 48٪ و59٪. من الممكن عزو هذا النمو بشكل أساسي إلى البيئة المنظمة التي ساعدت على تطوير القدرات والاستراتيجيات للاستجابة للطلب المحلي وتطبيق الإجراءات التصحيحية عند الضرورة من دون الحاجة إلى الالتزام بالأوامر الخارجية. أثر الصراع على القطاع الرسمي وغير الرسمي بشدة إذ مقارنة بعام 2014، انخفضت إجمالي

محفظة القروض لكل منهما بحوالي النصف تقريبًا عام 2015. تمكنت بنوك التمويل الأصغر عام 2018 من بلوغ نفس المستويات التي كانت قد بلغتها قبل الحرب وشهدت زيادة بنسبة 87٪ تقريبًا عام 2019 مقارنة بأرقام عام 2014، ولكن بالكاد ارتفعت القيمة الإجمالية للمحفظة للقطاع غير الرسمي عام 2019 لتبلغ نفس المستوى الذي كانت بلغته قبل الحرب.

جدول رقم 5: عدد المقترضين النشطين

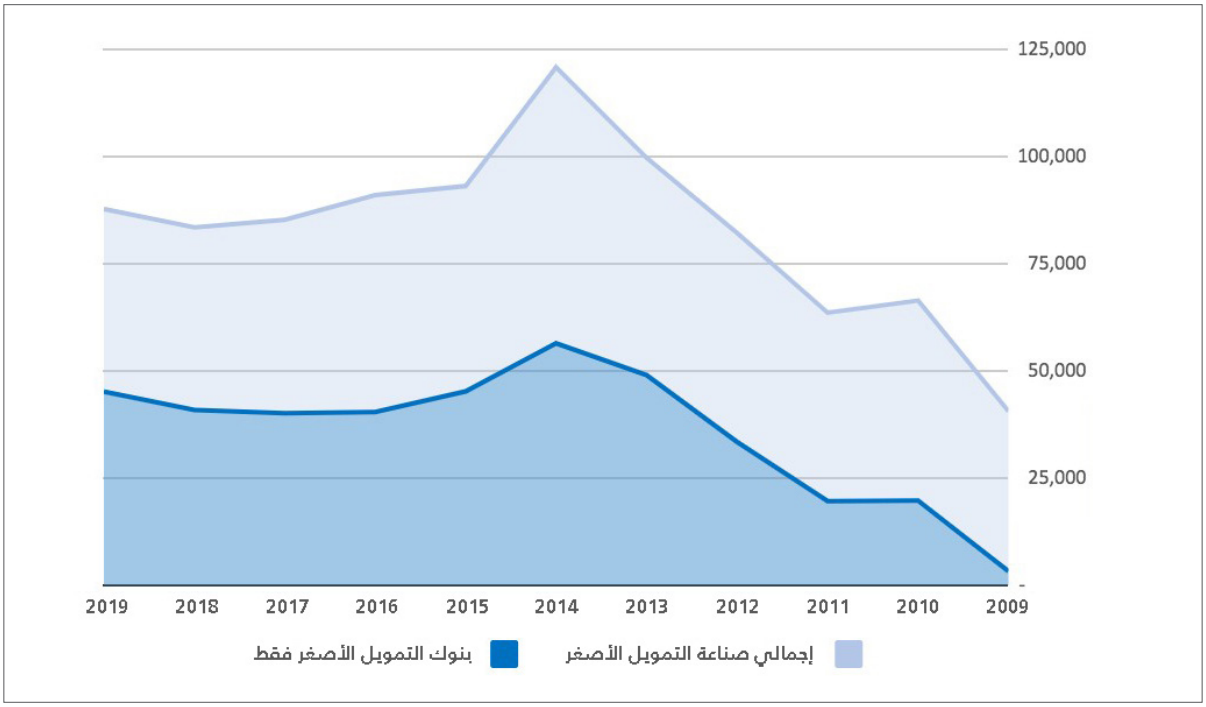

عدد المقترضين النشطين	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي صناعة التمويل الأصغر	**40,630**	**66,419**	**63,618**	**82,206**	**99,726**	**120,839**	**93,118**	**91,017**	**85,259**	**83,490**	**87,791**
بنوك التمويل الأصغر فقط	*3,298*	*19,774*	*19,650*	*33,420*	*49,008*	*56,455*	*45,230*	*40,438*	*40,172*	*40,875*	*45,175*
بنك الأمل	2,691	14,730	15,939	26,154	34,374	40,819	37,671	35,152	34,098	33,502	34,958
التضامن	607	4,810	3,381	5,437	8,787	7,886	3,873	2,119	2,696	3,618	4,817
الكريمي		234	330	1,829	5,847	7,750	3,686	3,167	3,378	3,755	5,400
النسبة من إجمالي الصناعة	*%8*	*%30*	*%31*	*%41*	*%49*	*%47*	*%49*	*%44*	*%47*	*%49*	*%51*
عدد المقترضين النشطين باستثناء البنوك	***37,332***	***46,645***	***43,968***	***48,786***	***50,718***	***64,384***	***47,888***	***50,579***	***45,087***	***42,615***	***42,616***

المصدر: الأرقام الرسمية للصندوق الاجتماعي للتنمية (2009-2018)، بيانات الصندوق الاجتماعي للتنمية غير المنشورة لعام 2019

تأثير الحرب على قطاع التمويل الأصغر

بلغ عدد المقترضين النشطين في قطاع التمويل الأصغر (أي الأفراد الذين حصلوا على قرض من أحد بنوك أو مؤسسات التمويل الأصغر) ذروته عام 2014، أي قبل عام واحد من اندلاع الصراع في اليمن. وخلال الفترة (2009 – 2014) ارتفع إجمالي عدد المقترضين في قطاع التمويل الأصغر بنسبة 196 ٪، ولكن بعد اندلاع الحرب عام 2015، بدأ عدد المقترضين النشطين بالانخفاض كل عام وحتى عام 2018 مع نمو إجمالي المقترضين بشكل طفيف في عام 2019. عدد المقترضين من بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر منذ العام 2013 كان متساوياً نسبيًا، وتراوحت الحصة السوقية ما بين 51–44 ٪ للبنوك وما بين 56–49 ٪ لمؤسسات التمويل الأصغر.

حددت شبكة اليمن للتمويل الأصغر عدداً من التدابير التي اتخذتها مؤسسات التمويل الأصغر كرد فعل لتأثير الصراع، مما وفر تفسيراً منطقياً لانخفاض العدد الإجمالي لقروض التمويل الأصغر. شملت هذه الإجراءات إغلاق فروع مؤسسات التمويل الأصغر في المحافظات المتأثرة بالصراع، مثل عدن وتعز ولحج وأبين. كما دفعت حالة عدم اليقين في السوق إلى وقف صرف القروض، وعدم تجديد القروض للعملاء ذوي الجدارة الائتمانية حتى في المحافظات التي كانت أقل تأثراً بالعنف. تم أيضاً تعليق خطط التوسع كتلك المتعلقة بتخويل مزودين اثنين لخدمات التمويل الأصغر من قبل القطاع المصرفي التجاري.[27]

لمواجهة الوضع المتدهور، سعى مزودو خدمات التمويل الأصغر نحو تحقيق الاستدامة على المدى القصير، وبالتالي ركزوا على تحصيل مدفوعات القروض، لكن هذا كان صعباً نتيجة نزوح العملاء، فقد أثر النزاع على الكثير من المقترضين أيضاً، إذ دمر أصولهم المدرة للدخل أو تعطل نشاطهم التجاري نتيجة الحصار الذي فرضته قوات التحالف على البلاد. أدى هذان العاملان إلى تخلف المقترضين عن الدفع بشكل غير مسبوق، وفقًا للمسؤولين العاملين في قطاع التمويل الأصغر. نتيجة لذلك بدأ مزودو خدمات التمويل الأصغر في شطب أو تحويل أو إعادة جدولة معظم القروض، كما أفاد العاملون في قطاع التمويل الأصغر عن ارتفاع عدد الجهات غير النظامية المقدمة للقروض مثل تجار التجزئة وشركات الصرافة التي تقدم قروضًا في المناطق الريفية والحضرية بشروط ميسرة للغاية وبأسعار تنافسية.[28]

في ظل تزايد تخلف المقترضين عن سداد المبالغ المتوجبة عليهم، وارتفاع حدة المنافسة التي تهدد وجود العديد من مؤسسات التمويل الأصغر، أطلقت مبادرة في سبتمبر / أيلول 2017 ضمن مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن لتحقيق الاستقرار في قطاع التمويل الأصغر. يهدف المشروع، الممول من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يشارك في تنفيذه الصندوق الاجتماعي للتنمية وشبكة

27) "التمويل الأصغر في اليمن - الآمال مقابل الواقع - نظرة أولى على تأثير الحرب على القطاع" ، شبكة اليمن للتمويل الأصغر، 2015، http://yemennetwork.org/en/wp-content/uploads/2015/08/Microfinance-in-Yemen-Impact-of-War_-YMN-July-20151.pdf اطلع عليه بتاريخ 17 ديسمبر/كانون الأول 2019.

28) مقابلات المؤلف مع طه اسكندر، (رئيس ائتمان الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر، مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي)، مارس/آذار 2019، محمد النواع (مدير إدارة المخاطر، مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي)، مايو/أيار 2019، وعلي أبو طالب (المدير التنفيذي لشبكة اليمن للتمويل الأصغر)، مايو/أيار 2019.

اليمن للتمويل الأصغر من خلال وحدة متخصصة في الاستجابة للأزمة في اليمن، إلى سداد القروض المستحقة (وأي فوائد مستحقة) لمؤسسات التمويل الأصغر نيابة عن المقترضين، وتقديم المنح لمساعدة المستفيدين على استئناف نشاطهم التجاري أو بدء مشاريع جديدة.[29] يستهدف هذا المشروع فئتين بالتحديد: أولئك الذين تعرضوا لأضرار كنتيجة مباشرة للنزاع المسلح (الضرر الذي لحق بالأصول أو الضرر المباشر الذي لحق بالأشخاص الذين يديرون الأعمال)؛ وأولئك الذين تأثرت أعمالهم سلبًا بالتقلبات الشديدة في أسعار الصرف وغير القادرين على التخفيف من آثار التغيرات في التكاليف والمشتريات اليومية.[30]

جدول رقم 6: عدد المودعين / المدخرين الطوعيين

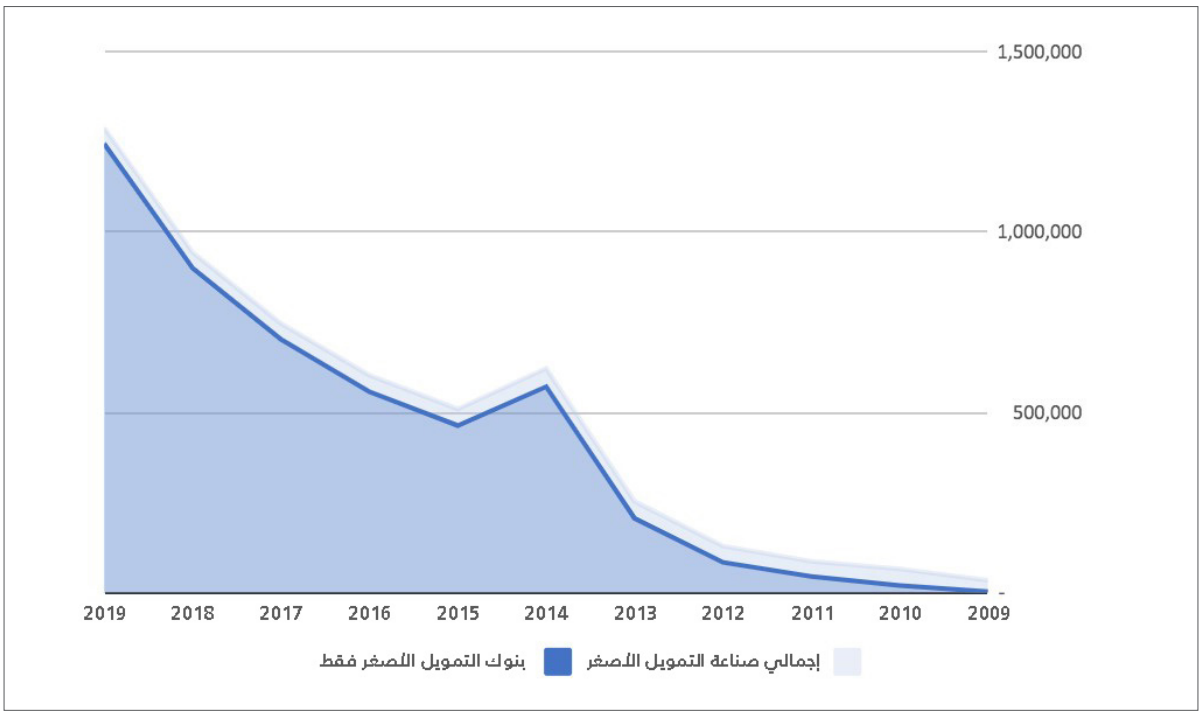

29) مقابلات المؤلف مع عبد الله القربي (مدير، صندوق تعويض القروض - مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن)، أبريل/نيسان 2019، وعلي أبو طالب (المدير التنفيذي لشبكة اليمن للتمويل الأصغر)، مايو/أيار 2019.

30) مقابلة أجراها الكاتب مع عبد الله القربي (مدير، صندوق تعويض القروض - مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن)، أبريل/نيسان 2019.

عدد المودعين / المدخرين الطوعيين	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي صناعة التمويل الأصغر	**34,623**	**66,419**	**87,277**	**129,464**	**253,292**	**622,114**	**509,590**	**603,012**	**746,387**	**943,830**	**1,289,251**
بنوك التمويل الأصغر فقط	*2,678*	*19,601*	*45,106*	*84,130*	*206,513*	*571,069*	*463,452*	*557,052*	*702,314*	*900,248*	*1,244,914*
بنك الأمل	2,678	18,513	32,720	44,336	57,894	93,053	122,377	125,296	127,940	129,801	181,952
التضامن[31]											
الكريمي		1,088	12,386	39,794	148,619	478,016	341,075	431,756	574,374	770,447	1,062,962
النسبة من إجمالي الصناعة	*%8*	*%30*	*%52*	*%65*	*%82*	*%92*	*%91*	*%92*	*%94*	*%95*	*%97*
عدد المودعين باستثناء البنوك	***31,945***	***46,818***	***42,171***	***45,334***	***46,779***	***51,045***	***46,138***	***45,960***	***44,073***	***43,582***	***44,337***

المصدر: الأرقام الرسمية للصندوق الاجتماعي للتنمية (2009-2018)، بيانات الصندوق الاجتماعي للتنمية غير المنشورة لعام 2019

وفي حين تقلصت كمية قروض التمويل الأصغر خلال النزاع، فقد ارتفع عدد المدخرين في مجال التمويل الأصغر بشكل عام، وحصلت بنوك التمويل الأصغر على حصة سوقية مهيمنة تبلغ 7٪ في عام 2019. أما إجمالي عدد المدخرين النشطين (الأفراد الذين لديهم حساب ادخار في بنك أو مؤسسة تمويل أصغر) فلقد شهد ارتفاعاً يفوق نسبة 600 ٪ من 2011 إلى 2014، بما في ذلك زيادة 146 ٪ من 2013 إلى 2014 فقط.

انخفض إجمالي عدد المدخرين عام 2015، وهو العام الذي بدأ فيه التحالف بقيادة السعودية تدخله العسكري، ولكنه ارتفع عام 2017 إلى المستويات التي كان قد بلغها قبل الصراع، وخلال الفترة من عام 2015 إلى 2019 زاد عدد المدخرين النشطين في قطاع التمويل الأصغر بأكثر من الضعف. شكل المدخرون النشطون في مؤسسات التمويل الأصغر مقارنة بالمدخرين النشطين في بنوك التمويل الأصغر، نسبة ضئيلة من إجمالي السوق منذ عام 2014 حيث بلغوا 3 ٪ فقط عام 2019.

عند إلقاء نظرة فاحصة على عدد المدخرين حسب المؤسسة، نجد أن مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي يستحوذ على النسبة الأكبر من النمو في عدد المدخرين النشطين في قطاع التمويل الأصغر. بدأ الكريمي عملياته في عام 2010 بعدد 1,088 مدخر نشط فقط، وقفز هذا الرقم إلى 478,016 بحلول عام 2014، وبعد انخفاض عدد المودعين خلال الفترة من 2014 إلى 2015، ارتفع إجمالي عدد المدخرين ليصل إلى مستويات ما قبل الصراع في عام 2017. بحلول نهاية عام 2019 كان للكريمي حصة تقدر بـ 82 ٪ من إجمالي حسابات التوفير في قطاع التمويل الأصغر بأكمله.

ترجع هذه الهيمنة في السوق جزئيًا إلى هيكلية شبكة الكريمي، حيث تتألف من فروع ووكلاء يتمتعون بانتشار واسع في المناطق الريفية، كما يقدم البنك خدمات

31) كجزء من بنك التضامن، يمكن لعملاء التضامن للتمويل الأصغر فتح حساب توفير مباشرة مع البنك، وبالتالي لا يتم شملهم في الأرقام الرسمية للمودعين/المدخرين لدى بنك تمويل أصغر.

مالية مجانية، أهمها التحويلات المالية، للزبائن. وفي حديث مع معد هذه الورقة، يعزو أحد كبار المسؤولين في بنك الكريمي، النجاح النسبي الذي حققه المصرف إلى سياساته قبل الصراع، فالكريمي كونه مؤسسة مصرفية إسلامية لم يستثمر في سندات خزينة البنك المركزي اليمني مثلما فعلت العديد من البنوك التجارية اليمنية الأخرى، وبالتالي عندما لم يعد البنك المركزي قادرًا على تغطية الطلب النقدي، وعندما نفذ النقد في القطاع المصرفي كان لدى الكريمي السيولة اللازمة، وبالتالي فقد الكثير من الناس الثقة في القطاع المصرفي بشكل عام ولكنهم حولوا حساباتهم الادخارية إلى الكريمي بسبب تصوراتهم الإيجابية عن وضع البنك.[32]

32) مقابلة أجراها المؤلف مع طه اسكندر، (رئيس ائتمان الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر، مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي)، مارس/اذار 2019.

تحديات التمويل الأصغر: التمويل، وتصميم البرامج

كان أداء مؤسسات التمويل الأصغر (غير الرسمية) ضعيفاً مقارنة ببنوك التمويل الأصغر (الرسمية)، ويشير ذلك إلى تحديين رئيسيين أمام تطوير مؤسسات التمويل الأصغر، هما: الافتقار إلى التمويل؛ وضعف برامج الجهات المانحة الدولية المصممة بشكل سيء. يرتبط هذان التحديان، ببعضهما، حيث أن اعتماد مؤسسات التمويل الأصغر على أموال المانحين يجبرها على تنفيذ مشاريع بغض النظر عن توافقها مع استراتيجيتها الإنمائية الشاملة، أو مدة استدامتها وملاءمتها لظروف السوق في اليمن أم لا.

نستطيع ملاحظة أهمية الوصول إلى التمويل من حيث الاستدامة وأداء المحفظة الشامل عبر مقارنة بنوك التمويل الأصغر الرسمية مقارنة بنظيراتها غير الرسمية. يُسمح للبنوك بالانتفاع من المدخرات بحسب المرسوم الصادر عن البنك المركزي اليمني الذي يحكم نشاط التمويل الأصغر في القطاع المصرفي. وبالتالي، تمتلك تلك البنوك إمكانية الوصول إلى أموال غير مرتبطة ببرامج محددة، مما يتيح لها اتباع استراتيجيات أكثر فاعلية واتساقًا، وتصميم وتقديم منتجات وخدمات مالية متخصصة فتوفير الخدمات التي تسهل العمليات المالية للمستخدمين، مثل القيام بالمدفوعات الإلكترونية وتحويل الأموال، تعتبر عاملًا محتملاً في جذب بنوك التمويل الأصغر لعملاء أكثر مقارنة بمؤسسات التمويل الأصغر. تمتلك البنوك أيضاً قدرة أكبر على اختيار البرامج وتحديد ما إذا كانت تريد المشاركة في برامج الجهات المانحة الدولية بناءً على ما يتماشى مع توجهاتها الاستراتيجية، أم لا.[33]

في الوقت نفسه، تفتقر مؤسسات التمويل الأصغر إلى أي إطار تنظيمي لتعبئة المدخرات العامة لتمويل أنشطتها. ويبدو ذلك واضحاً من حسابات المدخرين النشطين في قطاع التمويل الأصغر، حيث تقدم بنوك التمويل الأصغر حوافز لجذب المدخرات – والتي يمكن استخدام جزء منها للقروض – وبالتالي السيطرة على السوق. أضف إلى ذلك أن نقص التمويل يعرقل تنمية القدرات التنظيمية لمؤسسات التمويل الأصغر، ويؤثر سلبًا في قدرتها على جذب الموارد البشرية ورأس المال وتطوير البنية الأساسية والمنتجات المالية اللازمة.

إن عدم قدرة مؤسسات التمويل الأصغر على تعبئة المدخرات العامة جعلها تعتمد بشكلٍ كلي على مصدر واحد للتمويل وهو المانحين الأجانب. توجه هذه الأموال إلى مؤسسات التمويل الأصغر عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية، وعادة ما يتم تلقيها عبر برامج تستهدف مجموعات محددة من الناس أو نوع معين من النشاط الاقتصادي. ومن أجل الحصول على هذا التمويل تلتزم مؤسسات التمويل الأصغر بتنفيذ هذه البرامج بغض النظر عن سياساتها الائتمانية أو استراتيجياتها أو مدى تقبلها للمخاطر. وعادة ما تكون هذه البرامج محدودة النطاق والمدة، مما يضر باستدامتها على المدى الطويل. وفي نهاية هذه البرامج قد لا يتأهل المستفيدون السابقون للحصول على مزيد من

33) تحليل المؤلف بناء على مقابلات مع المسؤولين العاملين في صناعة التمويل الأصغر في اليمن.

القروض، مما قد يترك الأسر والشركات الناشئة غير قادرة على الوصول إلى الدعم المالي مع أنها في أمس الحاجة إليه، ويترك مؤسسات التمويل الأصغر دون أي أموال للاستمرار في تمويل أنشطتها.[34]

لم يكن للعديد من برامج التنمية الدولية التي انتفعت من التمويل الأصغر، الأثر المتوقع على المدى الطويل عند تنفيذها في اليمن. أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو أنه عندما حاول المانحون الدوليون تكرار البرامج من سياق آخر، فعلوا ذلك من دون إجراء دراسة شاملة لظروف السوق المحلية.[35] نجاح هذه البرامج في بلدان أخرى لا يضمن تحقيق نفس النجاح في اليمن. وهناك مشكلة أخرى تتعلق بتصميم برامج التمويل الأصغر الدولية في اليمن، وهي أن استهداف نشاط اقتصادي معين يمكن أن يعطل الأسواق المحلية، وقد حدث ذلك عندما تجاوز ناتج هذه البرامج طلب السوق بشكل كبير. في حالات أخرى فشلت البرامج الأجنبية في تقييم ظروف السوق مثل انقطاع مدخلات الإنتاج (مثل المواد الخام أو المنتجات شبه الجاهزة اللازمة للإنتاج) أو عوامل أخرى (كنقص الوقود أو الطاقة).

أما الدراسات التي تم إجراؤها في الفترة التي تسبق تنفيذ البرنامج، فقد استطلعت أنشطة الأعمال الحالية ولكنها أغفلت التغييرات في الاتجاهات المحلية. وبالتالي فشلت البرامج الدولية في أخذ المصالح الجديدة والصناعات الجديدة المحتملة بعين الاعتبار.[36] تؤثر ظروف السوق المتغيرة، كما شهدنا أثناء النزاع، على جدوى نماذج الأعمال المحلية، مما يدفع المستفيدين إلى السعي لتغيير نموذج أعمالهم، أو البحث عن فرص جديدة في صناعات مختلفة، ولكنهم منعوا من القيام بذلك بموجب الأحكام والشروط التي تنص عليها قواعد تمويل هذه البرنامج. وهكذا في كثير من الحالات أصبح المستفيدون في وضع أسوأ مما كانوا عليه عندما بدأوا، إذ أنهم إما غير قادرين على بيع منتجاتهم، أو أن أصولهم المدرة للدخل لم تعد قادرة على توليد الإيرادات اللازمة لدعم أعمالهم التجارية. في نهاية المطاف، اضطر المستفيدون إلى بيع منتجاتهم ومشاريعهم بأسعار أقل (تصريف المنتجات والأصول) مما عطل الأسواق المحلية أكثر، وأدى إلى التأخر أو التخلف عن سداد القروض.[37]

هناك العديد من الأمثلة على برامج التمويل الأصغر التي فشلت في تحقيق أهدافها في اليمن بسبب سوء التخطيط والتصميم والبحث، فلم ينجح مشروع تسمين الماشية في منطقة تهامة، بسبب عدم انتظام توريد المكونات المستخدمة في العلف. كما لم يمنح مشروع يهدف إلى الترويج لأعمال الحرف اليدوية في صنعاء الاهتمام الكافي لسلسلة القيمة، ولم يكن المستفيدون قادرين على إيجاد مشترين كافيين لمخزونهم المتزايد من المنتجات. وقامت مبادرة أخرى تستهدف السكان المهمشين في اليمن بتوزيع آلات الخياطة لصناعة الملابس والمنسوجات، وكانت النتيجة مشابهة لنتيجة مشروع الحرف اليدوية بصنعاء، إذ حدث تشبع في السوق ونقص في الطلب، فباع

34) مقابلات المؤلف مع عمر العبسي (مسؤول مشاريع سابق في الصندوق الاجتماعي للتنمية)، مارس/آذار 2019، وسمراء شيباني (مسؤولة إتصال، البنك الدولي، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي) وإبراهيم السحيمي (المدير التنفيذي لبرنامج آزال للتمويل الصغير والأصغر) مارس/آذار، وطه اسكندر، (رئيس ائتمان الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر، مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي)، مارس/آذار 2019.

35) المرجع نفسه.

36) أحد الأمثلة البارزة هو النشاط الحالي في مجال الزراعة والطاقة الشمسية والنقل وغيرها من الأعمال التي تركز على توفير بدائل للمنتجات الحالية التي يصعب توفيرها أو التي ارتفعت أسعارها بشكل ملحوظ أثناء النزاع.

37) تحليل المؤلف بناء على مقابلات مع العديد من المسؤولين العاملين في صناعة التمويل الأصغر في اليمن.

المستفيدون آلاتهم للحصول على المال. اتضح أن هذه البرامج ليست فقط غير مستدامة، بل وأدت أيضاً إلى انقطاع سبل عيش المستفيدين وقوضت مصداقية مبادرات التمويل الأصغر لدى المجتمع.[38]

الشكوى الأخرى التي أثارتها الأطراف المنخرطة في قطاع التمويل الأصغر، هي أن برامج المانحين الدوليين التي أخذت جميع المخاطر المحتملة بعين الاعتبار، لم تحقق بدورها سوى نجاح محدود في النهاية، حيث أن هذه البرامج لم تغرس الإحساس بالملكية أو المساءلة، ولذلك لم يكن لدى المستفيدين نفس المثابرة والحافز للتغلب على التحديات كرواد الأعمال الذين مولوا لتلبية احتياجات محددة.

أحد الأمثلة التي تم الاستشهاد بها كان برنامجا دوليا أدار تنفيذ مؤسسات التمويل الأصغر لتمويل أنشطة معينة في محافظة حجة، وفي الوقت نفسه عرض تغطية مخاطر إدارة المحفظة. وفقًا للمطلعين من داخل قطاع التمويل الأصغر، فإنه عندما علم المستفيدون أن مخاطر التخلف عن سداد الديون تغطيها الجهة المانحة، لم يشعروا بأنهم مضطرون لسداد قروضهم، وبالتالي تراوحت نسبة التخلف عن السداد ما بين 60 إلى 70 ٪ من الحالات المقترضة، وهذا يؤثر على موقف المستفيدين من التمويل الأصغر، فقد يتوقعون هذا القدر من التساهل فيما يتعلق بالسداد في المستقبل، مما يعقد تنفيذ مشاريع أخرى في نفس المنطقة.[39]

38) مقابلات المؤلف مع مسؤولين في صناعة التمويل الأصغر في اليمن طلبوا عدم الكشف عن هويتهم لمناقشة مشاريع محددة.

39) المرجع نفسه.

التوصيات

أهم خطوة يجب اتخاذها لتتمكن مؤسسات التمويل الأصغر من التغلب على التحديات التي تواجه القطاع في اليمن هي بناء بيئة عمل أفضل. يجب أن يركز هذا الإجراء على تحسين الاستدامة التنظيمية والبرامجية وتشجيع الابتكار واستخدام التكنولوجيا، ولتحقيق ذلك ينبغي أن تبدأ الإصلاحات بمعالجة نقص التمويل في القطاع، وتصميم البرامج الدولية بهدف ضمان التنمية المستدامة.

بناء القدرات:

- يجب تخصيص المزيد من الأموال/التركيز لبناء القدرات التنظيمية للفاعلين في القطاع وإنشاء منظمات أقوى لديها القدرة على التطور والابتكار مع إتباع أفضل الممارسات . أهم ما يجب أن يأخذه التخطيط الاستراتيجي للمؤسسات بعين الإعتبار هو التحديث، ويجب التركيز على كيفية دمج واستخدام التقنيات الجديدة لتحسين القدرات والانتاج.
- تحسين حوكمة الشركات من شأنه أن يزيد ثقة الشركاء/المانحين الحاليين والمحتملين ويسهل على المؤسسات تأمين الأموال والمشاريع. الحوكمة الرشيدة خطوة شديدة الأهمية لإضفاء الطابع المؤسسي على المنظمات وتحسين صنع القرار الاستراتيجي وتنفيذ الخطط.
- أظهرت الدراسات أن تبني استراتيجيات تسويقية فعالة يمكن أن يحسن نمو مؤسسات التمويل الأصغر.[40] يجب أن تخصص بنوك التمويل الأصغر ومؤسسات التمويل الأصغر اليمنية المزيد من الموارد في مجال التسويق ذات الصلة بالأسواق المستهدفة والبيئة المحلية. بعض النقاط التي يجب أخذها بعين الإعتبار في استراتيجيات التسويق هي أنواع المنتجات والخدمات المقدمة والتسعير والاستثمار وتبني التقنيات الجديدة.

التمويل:

- توفير إطار تنظيمي أكثر فعالية لمؤسسات التمويل الأصغر غير المصرفية لتكون قادرة على تعبئة المدخرات العامة. توفر الأموال غير المرتبطة بمشاريع محددة من شأنه أن يوفر لمؤسسات التمويل الأصغر مصادر بديلة لتمويل أنشطتها. سيسمح ذلك لمؤسسات التمويل الأصغر بالسعي وراء فرص إضافية وتطوير برامج مستدامة مصممة خصيصًا لتستهدف قطاعات محددة من السوق، استنادًا إلى خطط المنظمة الاستراتيجية وخصائصها الفريدة مما سيساهم في خلق بيئة تعزز النمو والتنوع والابتكار.

40) كابوري موروجي، "تأثير استراتيجيات التسويق على نمو مؤسسات التمويل الأصغر في كينيا"، جامعة نيروبي، ديسمبر/كانون الأول 2017، https://pdfs.semanticscholar.org/edd0/7c4561dec80379b9c485926795bed98eddf7.pdf

- ينبغي وضع إطار تنظيمي وإشرافي مناسب للتخفيف من المخاطر المرتبطة باستغلال المدخرات العامة لمشاريع التمويل الأصغر، ويمكن تحقيق ذلك من خلال وضع معيار معين يجب على مؤسسات التمويل الأصغر الالتزام به للسماح لها بالحصول على التمويل من المدخرات العامة .
- في الوقت الحالي ينظم البنك المركزي اليمني بنوك التمويل الأصغر فقط، وقد أظهر الصندوق الاجتماعي للتنمية عدم استعداده لصياغة لوائح للقطاع غير الرسمي. ومع ذلك من المهم أن يقوم أحد الأطراف بدور رائد في وضع معايير – يمكن أن تكون مماثلة لإطار اتفاقية بازل العالمية على مستوى كفاية رأس المال واختبارات الإجهاد ومخاطر السيولة للقطاع المصرفي الدولي – ورصد أنشطة مؤسسات التمويل الأصغر لضمان حوكمة مسؤولة، وكسب ثقة العامة.
- هناك خيار تمويل آخر يدعو إليه البنك الدولي والسلطات الدولية الأخرى، وهو إلزام أو تحفيز القطاع المالي السائد في البلاد على تخصيص جزء من أصوله لتمويل أنشطة التمويل الأصغر، ويمكن أن تساعد هذه الخطوة على ضمان نشاط رأس المال الذي يحتاج إليه السوق بشدة، بدلاً من أن يوضع في حسابات توفير. مع ذلك، وفي حالة اليمن، فإن أي استخدام لأموال البنوك التجارية لتمويل برامج التمويل الأصغر سيحتاج إلى موافقة من البنك المركزي.

تصميم البرنامج:

- تصميم وتنفيذ برامج أكثر استجابة، لتتوفر لمؤسسات التمويل الأصغر مرونة أكبر في اختيار القطاعات المستهدفة على أساس استراتيجيتها التنظيمية والطلب في السوق، وهذا من شأنه أن يسهل تطوير برامج مستدامة لها تأثير عملي.
- يفرض المشهد الاقتصادي والاجتماعي المتغير نتيجة للصراع، أكثر من أي وقت مضى، على برامج التمويل الأصغر أخذ سلسلة القيمة الكاملة بعين الاعتبار أثناء التخطيط للتدخلات. ويجب أن يكون التركيز الرئيسي لأي برنامج مستدام على ضمان تكامله مع الظروف الحالية وتحسينها، وعدم تشويه ديناميات السوق المحلية. لضمان فعالية وتأثير البرامج في اليمن، يجب إعطاء دور أكثر أهمية للمتخصصين اليمنيين في كل مراحل تصميم وتخطيط وتنفيذ البرامج، لضمان الاستفادة من المعرفة المحلية وأخذ العوامل الفريدة لكل سياق في الاعتبار.
- تبين أن برامج التمويل الأصغر التي تستهدف قطاعات اقتصادية محددة في اليمن (مثل الزراعة ككل والمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر) هي أكثر فاعلية من البرامج التي تستهدف أنشطة اقتصادية محددة. ووفقًا للمنفذين المحليين يوفر استهداف القطاعات بأكملها مرونة للتركيز أنشطة اقتصادية متعددة في مواقع مختلفة. يمنح هذا مؤسسات التمويل الأصغر مزيدًا من الحرية ويسمح لها بالاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات السوق المحلية، مما يخلق مجموعة متنوعة أكبر من المؤسسات العاملة، وبالتالي ينبغي الالتزام بهذا الاتجاه عند المضي قدماً.

البحث:

- إن الدراسات حول التمويل الأصغر في اليمن ومدى تحقيق أهدافه المعلنة، وهي التخفيف من حدة الفقر وتعزيز التنمية، ليست كافية على الإطلاق إذ ليس هناك سوى القليل من الدراسات الواسعة النطاق. يمكن اعتبار هذا النقص في البحوث مؤشراً على قلة الاستثمار الجاد في قطاع التمويل الأصغر كاستراتيجية وطنية. يعد تشجيع إجراء المزيد من البحوث في القطاع المالي في اليمن ككل وقطاع التمويل الأصغر على وجه الخصوص، أمرًا ضروريًا لتقييم تأثير الصراع الحالي على الأسواق المحلية وآليات السوق ومؤسسات التمويل الأصغر.
- أي رؤية معمقة على مستوى القطاع المالي والأسواق المالية قد تساعد الباحثين ومتخصصي التنمية ومؤسسات التمويل الأصغر على استكشاف كيفية تطوير حلول بديلة مصممة وفقًا للظروف الفريدة لقطاع التمويل الأصغر اليمنية اليوم. ومن شأن المزيد من المعرفة أن تساعد مؤسسات التمويل الأصغر على مواجهة المخاطر الحالية بشكل أفضل، وتطوير حلول بديلة لتقليل الآثار السلبية وتحديد الفرص الجديدة في ظروف النزاع المتطورة باستمرار، وبالتالي معرفة ما الذي يمكن أن ينجح في اليمن. .يجب أيضًا الاستفادة من أبحاث السوق التي ركزت على التحليل المنتظم والمتعمق للقطاعات المختلفة في جميع التدخلات المستقبلية وتصميم البرامج.

يمكن أن يكون لهذه الإصلاحات المقترحة آثار بعيدة المدى على قطاع التمويل الأصغر في هذا الوقت الحرج الذي تمر به اليمن، فتنويع التمويل والتخصص بشكل أفضل في تنفيذ البرامج للاستجابة للتغيرات السريعة في الساحة الاقتصادية والسياسية في اليمن، سيحسن مرونة واستدامة مؤسسات التمويل الأصغر ويمكن أن يلعب دوراً محورياً في المساعدة على التعافي بعد انتهاء الصراع.

يعد هذا الأمر ضرورياً لكي يحقق التمويل الأصغر النتائج المطلوبة والمتمثلة في التخفيف من حدة الفقر، والحد من البطالة من خلال توفير المنتجات والخدمات المالية التي تلبي احتياجات السكان المحليين والشركات المحلية الضعيفة في كل من المناطق الريفية والحضرية.

عن الباحث

منيف سلطان الشيباني، باحث يمني متخصص في القطاع المالي والتنمية الاقتصادية. خبرته في القطاع المالي ممتدة قرابة العقدين، عمل خلالها في أوروبا وشرق إفريقيا والشرق الأوسط. يشغل حاليا منصب مستشار أول لمشروع الاستقرار الاقتصادي والنجاح بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

حول "مبادرة إعادة تصور الاقتصاد اليمني"

تهدف مبادرة إعادة تصور اقتصاد اليمن إلى المساهمة في بناء السلام ومنع نشوب الصراعات وتحقيق الاستقرار (الاقتصادي) والتنمية المستدامة في اليمن من خلال بناء توافق حول أهم السياسات التنموية والاقتصادية من خلال إشراك وتعزيز الأصوات اليمنية الفاعلة في هذا المجال من مختلف أطياف المجتمع اليمني الفاعلين في مجال التنمية والاقتصاد وإعادة الإعمار في اليمن، وكذلك التأثير بشكل إيجابي على اجندة التنمية المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة باليمن، تنفذ هذه المبادرة بالشراكة التنفيذية ما بين مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO)، وديب روت للاستشارات، ومركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، وبتمويل قبل الاتحاد الأوروبي وسفارة المملكة الهولندية في اليمن.

تهدف المبادرة إلى المساهمة في بناء السلام ومنع النزاعات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة في اليمن من خلال: المساهمة في بناء الثقة والوساطة من خلال الحوار ونقل المعرفة حول الأزمة الاقتصادية القائمة في البلاد؛ بناء توافق حول أهم السياسات التنموية والاقتصادية من خلال إشراك وتعزيز الأصوات اليمنية الفاعلة في هذا المجال؛ التأثير بشكل إيجابي على أجندة التنمية المحلية والإقليمية والدولية وجهود التدخل في الأزمات من أجل خلق فرص عمل والمساهمة في تهيئة الحد الأدنى من الظروف لتحقيق تنمية مستدامة؛ تسليط الضوء على الاحتياجات والأولويات المحلية وإشراك الخبرة المحلية في وضع مقترحات جديدة للسياسات؛ بناء قدرات الباحثين اليمنيين في البحث والدعوة إلى التغيير الاجتماعي والاقتصادي.

الشركاء المنفذين

يتم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون بين ثلاثة شركاء:

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية:

هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية..

www.sanaacenter.org

ديب روت للاستشارات:

شركة استشارية تهتم بقضايا التنمية في اليمن. تهدف ديب روت إلى تقديم العون لكل من شركاء التنمية الدوليين والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والحكومة اليمنية لتوجيه تدخلاتهم بناء على فهم أوسع للسياقات المحلية والوطنية في اليمن وبناء على أفضل الممارسات الدولية. تتمتع إدارة ديب روت ومجلسها الاستشاري بخبرة طويلة في القطاعين العام والخاص وفي منظمات المجتمع المدني في اليمن وعلى المستوى الدولي.

www.deeproot.consulting

مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO):

منظمة المانية يتركز عملها فيما له علاقة بالأبحاث وتقديم الاستشارات والتبادل، مع التركيز على تنفيذ المشاريع عبر التعاون والشراكة مع أصحاب المصلحة في الشرق الأوسط. يمتلك فريق CARPO خبرات طويلة في تنفيذ المشاريع بالتعاون مع شركاء في الإقليم، وأيضاً يتمتعون بمعرفة عميقة بالسياق اليمني.

www.carpo-bonn.org

للتواصل: مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، شارع حده، صنعاء، اليمن - البريد الإلكتروني: oalrawhani@sanaacenter.org